بدلا لان لو كان لم يقع تشديدا العقاب بين الصفات بل بعدها
وهو واضح واما المناقشة الثانية وهي تخطئة الزمخشري
في قوله لما صود فنت الخ نحو الحقا من ثلاثة اوجه الفا على
جواب لما وهو ممنوع فقد نص ابن مالك على جوازه الثاني
سلمنا امتناع دخول الفا على جواب لما لكن لا نسلم ان الجواب
في كلام الزمخشري مذكور حتى يلزم ما قاله ابو حيان وانما
هو محذوف في تقدير الكلام معه لما صودف بين هذه
المعارف هذه النكرة وحدها بنا هذا المؤول عن الصواب
فقد اوذنت هذه الخ الثالث سلمنا ان جواب لما لا نقترن
بالفا وانه في عبارة الزمخشري مذكور لا محذوف لكن لا نسلم
انحصره في قوله فقد اوذنت جواب وانما الجواب هو قوله
اوذنت واما قد فهي هنا اسم بمعنى حسب والفا الداخلة
عليها كالفا الداخلة على قط في قولك
افعل هذا فقط اي لما صودف بين هذه المصادر فقد مما قلنا
من دعوى التبدلية في جميع التوابع والشيخ ابو حيان فهم
ان قد حرف داخل على الفعل مثله في قولك قد قام زيد
فسارع الى تخطئة الشيخ الزمخشري فهو لا عن ما قلناه
والله الموفق لا رب غيره واما المناقشة الثالثة
وهي ما الزم على الكلام الزمخشري من تكرير البدل وهو ليس
بدل البدل انما نشا ذلك فالشيخ قد اقر على نفسه بعدم الاطلاع
على نص في المسلة الا من جهة كلام حكاه عن بعض اصحابه
ولم يسمه ولا يلزم من عدم عرفانه بالجواز عدم الجواز
في نفسه فالشيخ امام في هذا الفن ثبت في النقل
وقد نص غير واحد من المعربين في قول الله تعالى الحمد لله
رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين على جواز اعراب التوابع

ابدالا

ابدالا من الصفات بابدال بدا قطعا فهذا دليل على جواز ما اجازه
الزمخشري فان قلت ذلك محمول على ان كل تابع بدل مما قبله
لا انها كلها ابدال من شي واحد كما حكاه الشيخ عن بعض
اصحابه في اعراب ذلك البيتين قلت وكلام الزمخشري
قابل لان يحمل على هذا المعنى بعينه فهو لم يقل في هذه
الالفاظ ابدال وذلك صادق بان يجعل كل واحد منها
بدلا مما قبله فيتعدد التابع والمتبوع فلم لم يحمله الشيخ
على هذا المعنى بعينه فهو لم يقل في هذه الالفاظ ابدال
وذلك صادق بان يجعل كل واحد منها بدلا مما قبله
فيتعدد التابع والمتبوع فلم لم يحمله الشيخ على هذا المعنى
مع انه ليس في اللفظ ما يدفعه على ان ابن الحاجب
رحمه الله تعالى تكلم على هذه الاية في اماليه ولا باس
بايراد كلامه بجملته تكميلا للفايدة قال ما نصه لا يستقيم
ان يكون غافر الذنب وقابل التوب صفة لقوله من الله
العزيز العليم لان غافر الذنب وقابل التوب
معناه ان يغفر الذنب ويقبل التوب قال الله
تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقال وهو الذي
يقبل التوبة عن عباده وتكون في معنى الحال
والاستقبال فتكون اضافة غير محض واجيب عن ذلك
بان غافر الذنب على معنى ثبوت ذلك له واذا كان
على معنى ثبوت ذلك له واذا كان على معنى ثبوت
ذلك له فهو بمعنى المضي فتكون اضافته محضة فيفيد
التعريف فيصح وصف المعرفة به وهذا الجواب
وان كان سديدا في غافر الذنب وقابل التوب
الا انه لا يمكن في شديد العقاب لانه شديد العقاب

Copyright © King Saud University